LCSMS
المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

حـــرس المنشـــآت وإغـــلاق الحقـــــــول النفطيـــــــة

وحـــــدة الأبحـــــاث والدراســـــات
المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

www.lcsms.info
lcsms.info

أبعـــاد الموقـــف
25 فبـــرايـــر 2024

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية
LCSMS
LIBYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

مركز بحثي مستقل تأسس في أغسطس 2021 يعمل في إطار البحث العلمي والدراسات والأبحاث والتحليلات الأمنية والعسكرية ذات العلاقة بالدولة الليبية وفقاً للرؤية الشاملة لمفهوم الأمن، ونضع علي رأس أولوياتنا العمل علي دعم البحاث وصناع القرار من خلال نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الليبية ومايرتبط بها من تفاعلات دولية و أقليمية.

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

جميع الحقوق محفوظة للمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية - 2023

حرس المنشآت وإغلاق الحقول النفطية

ابعاد الموقف

وحدة الأبحاث والدراسات

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية

25 فبراير 2024

مقدمة:

يتبع جهاز حرس المنشآت النفطية اللجنة المؤقتة للدفاع بناء على القرار رقم (34\ 2010) الصادر مما كان يعرف سابقا بـ "اللجنة الشعبية العامة "، على أن يتبع "اللجنة المؤقتة للدفاع"، وجاء في الفقرة الثانية من القرار، (تكون للجهاز مخصصات سنوية تدرج ببنود خاصة ضمن ميزانية المؤسسة الوطنية للنفط، ويتم الصرف منها وفقا للتشريعات النافذة)، بحيث تكون تبعيته في الأمور المالية والتنفيذية المؤسسة الوطنية للنفط، واداريا يتبع الدفاع.

ويعتبر جهاز حرس المنشآت النفطية من الأجهزة الأمنية المعنية بحراسة الحقول والمنشآت النفطية، وفي عام 2022 انتقلت تبعية الجهاز ماليا واداريا الي المؤسسة الوطنية للنفط في عهد الرئيس السابق للمؤسسة "مصطفي صنع الله".

لكن مر الجهاز وما زال بالكثير من الصراعات، والانقسامات والتي تعاني منها المؤسسات الليبية، وخاصة المؤسسة الوطنية للنفط. وفي الـ 20 من فبراير 2024 أعلن قوات حرس المنشآت إضراب واعتصامات وهددوا بإغلاق المصفاة ومجمعي مليته ومصراتة النفطيين وأعطوا مهلة 5 أيام لتحقيق مطالبهم وإذا لقت التهميش والرفض سيقومون بإغلاقها، وأتي هذا الإضراب للمناداة للحصول على حقوقهم، وتأخير صرف رواتبهم وعدم صرف حوافز وعلاوات، لكن لم تكن المرة الأولى من نوعها فقد تكررت هذه الأزمة أكثر من مرة.

مسلسل الإضرابات المتوالية:

حدث في ليبيا قبل أيام اعتصامات واحتجاجات من قبل جهاز حرس المنشآت والحقيقة أنها لم تكن الأولي من نوعها، فقد تكرر هذا الأمر في ليبيا مرات عدة، حيث في بداية العام الجاري حدث احتجاج أيضا وتهديد بإغلاق حقلي الشرارة والفيل.

ومن الأعوام التي سبقتها مرت ليبيا بالعديد من الاحتجاجات وتهديد بغلق أو غلق الحقول بالفعل، ففي عام 2021 تم تأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بسبب إعلان [1]جهاز حرس المنشآت النفطية، إغلاق إنتاج النفط والغاز بإدارة الفرع الجنوب الغربي وحقول الوفاء وحقل

[1] https://www.skynewsarabia.com/business/1488033-%D8%A

الخمسية وإبلاعة وجزوة، مطالبين بصرف علاوات مالية وعلاوات حقلية، وصرف أرقام عسكرية دون الانضمام لدورات التأهيل والتدريب، كما يطالبون بفتح طريق خاص بهم يربط بين حقل الحماده والفيل. وفي عام 2023 [2]أحتج منتسبو جهاز حرس المنشآت أمام مقر حكومة الوحدة مطالبين بحقوقهم وأنهم ملوا من مماطلة الحكومة بعدم إعطائهم حقوقهم.

مطالب جهاز حرس المنشآت:

دائما ما يعتصم جهاز حرس المنشآت بسبب تأخير صرف رواتبهم وعدم صرف علاوات أو حوافز، وفي احتجاجاتهم هذه المرة صرح [3]منتسبو جهاز حرس المنشآت بيان، وتضمن هذا البيان عدة نقاط أهمها، إعطاء مهلة للمسؤولين عن تشغيل تلك المنشآت خمسة أيام للرد عليهم، وأشاروا إلى أن الإقفال سيطال الحقول والمجمعات والمنشآت والمخازن والإدارات في قطاع النفط على مستوى ليبيا، بعد الاتفاق مع زملائهم في حرس المنشآت النفطية، والاستمرار في اعتصامهم دون تحديد وقت لاستئناف التشغيل، وأضافوا أنهم لا يتبعون أي جبهة سياسية، كما رفضوا فكرة نقل أي من منتسبي الجهاز إلى أجهزة أمنية أخرى إلا بعد إعطائهم كامل حقوقهم القانونية. وأضافوا في البيان أنه اعتصام سلمي دون أي تخريب لممتلكات الدولة، وأنه اعتصموا لكي يأخذوا حقوقهم المشروعة وأن يتم منحهم مستحقاتهم وحقوقهم.

إضافة إلى أنهم طالبوا كثيرا بمنحهم حقوقهم ولقت طلباتهم التهميش الاستبعاد، إضافة إلى وعود المسؤولين التي باءت بالفشل وكان آخرها تعليمات رئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة" بالنظر في وضع الجهاز ومنتسبيه ومنحهم حقوقهم وتنفيذ القرارات الخاصة بمستحقاتهم وإعادة حقوقهم كاملة.

في 2016 أيد [4]جهاز الحرس ودعم حكومة فائز السراج، ويعتبر فصيل مسلح غير رسمي يسيطر على المنشآت النفطية في شرق البلاد، كما جمعت [5]جهاز حرس المنشآت وحفتر خلافات

---

[2] https://aawsat.com/home/article/4225331/%D8%AD

[3] https://alarab.news/%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%

[4] https://www.reuters.com/article/idARAKCN0WY3JA/?edition-redirect=ca

[5] https://arabic.rt.com/news/835816-%D9%84%D9%8A%D8%A8%

واشتباكات عدة، وذلك بسبب معارضة حفتر سيطرة حرس المنشآت وحكومة السراج على حقول النفط في المنطقة، وسبق أن هدد باستهداف شاحنات نقل النفط التي لا تحصل على ترخيص من الحكومة الموازية في شرق البلاد.

ما الذي يترتب على الإغلاقات المتكررة لحقول النفط:

النفط الليبي من بعد 2011 يعاني من صعوبات كثيرة، وعدم استقرار وذلك نتيجة لتكرار عمليات إغلاق الحقول والموانئ النفطية وإضراب واحتجاج العمال، ويكون لذلك أثر حاد على الاقتصاد الليبي، وليبيا التي تعتمد في الأساس الأول على النفط، إضافة إلى أن ليبيا تفقد يوميا 300 ألف برميل بسبب العبث في مقدرات الدولة، وإذا استمرت هذه الاحتجاجات وعمليات الإغلاق ستشهد ليبيا انهيار سريع وتفقد مصدر دخلها، ويكبدها خسائر فادحة، وحدوث أزمة كبرى لا يمكن السيطرة عليها وإدراكها.

علمنا بأن إغلاق الحقول والإضراب من قبل العاملين لا يعد السبب الوحيد لكنه السبب الأول الذي أدي إلى انخفاض معدلات الإنتاج، مثال علي ذلك إغلاق حقل الشرارة والذي يعتبر من أكبر الحقول إنتاج للنفط من المؤكد أن يتأثر الاقتصاد الليبي تأثرا كبيرا بذلك.

سيناريوهات محتملة:

نتج عن هذه المعلومات والاستدلالات سيناريويهن محتمل وقوعهم، وهما:

السيناريو الأول: " استمرار غلق الحقول النفطية": رغم أن هذا السيناريو أقرب للحدوث وقف المعطيات كما ذكرنا، إلا أنه لا يحتمل أن يحدث على أرض الواقع، هذه أنه ليس الإضراب الأول للجهاز، وعمليات الإغلاق دائما ما تتم من قبل منتسبي الجهاز لكن سرعان ما يتم حل الأمر.

السيناريو الثاني: "انتهاء الاحتجاج وإغلاق الحقول": هذا السيناريو من وجهة نظرنا سوف يحدث، بسبب أن منتسبي الجهاز أيضا لا يريدون حدوث ذلك والأضرار باقتصاد ليبيا، هم فقط يريدون الحصول على مستحقاتهم واستخدام ذلك كورقة ضغط على الحكومة، جميعا نعلم أن إغلاق الحقول سوف يؤثر على الاقتصاد لكن هم اعتبروا ذلك الطريق الوحيد أمامهم، حتى وإن أغلقوا الحقول لكن لن يكون الأمر طويلا وسرعان ما ستنتهي حالة الإغلاق.

الخاتمة:

حادثة إغلاق الحقول النفطية، تتكرر بشكل دائما في ليبيا، وخاصة في الجنوب والمنطقة التي تفتقر إلى الخدمات لكنها تكتظ وتعج بالنفط، ولكن مثل هذه الاحتجاجات والاعتصامات تكون ذات أثر رجعي وسلبي على ليبيا وهي التي تعتمد في دخلها على 95% على إيرادات النفط، ومن الأولى أن يكون للعاملين فيه النصيب الأكبر وعدم تأخير رواتبهم.

وعدم صرف علاوات وحوافر من الطبيعي أن يثير سخط وغضب كافة المنتسبين، لكن بسبب تكرر الاحتجاجات بواسطة حرس المنشآت وغلق الحقول يجعل اقتصاد البلد في مأزق وتأخير صرف رواتبهم.

بعد عام 2011 قطاع النفط الليبي شهد عدة إغلاقات، إضافة إلى عام 2022 والذي شهد إيقاف إنتاج وتصدير النفط لأكثر من مرة، كل هذا أثر سلبا على الاقتصاد الليبي، وعانت ليبيا على أثره من خسائر فادحة جراء لتكرر عمليات الإغلاق.

كما ذكرنا فان التأثير السلبي لإغلاق الحقول النفطية على ليبيا ، لأنها دولة ريعيه تعتمد في الأساس الأول علي النفط،(95 % من اجمالي الدخل في ليبيا) ، لكن سوء الإدارة السبب الأول في حدوث مثل هذه الاعتصامات والاحتجاجات، كما الانقسام الحادث في ليبيا له أثره السلبي علي توزيع النفط، والتدخلات الأجنبية لعدة دول تواجدها للاستيلاء علي النفط وسرقته، وعمليات تهريب الوقود والمواد النفطية والتي باتت منتشرة قي ليبيا، كل هذا كان له أثر سلبي علي الاقتصاد الليبي وكل هذه العوامل أدت إلى انخفاض إيرادات النفط لذا من الطبيعي تأخير صرف رواتب العاملين، لكن سوء الإدارة يظل السبب الأكبر بسبب عدم وضع ميزانية وعدم وجود توازن، وأنها تعرف حق المعرفة أن عدم صرف الرواتب سوف يؤدي إلى سخط وغضب العاملين في نهاية المطاف.

المركز الليبي
للدراسات الأمنية والعسكرية

LCSMS

BYAN CENTER FOR SECURITY AND MILITARY STUDIES

ركائز ثابتة .. أجيال رائدة .. دولة قائدة

/lcsms.info
/lcsms_info
/lcsms.info
/lcsms.info
/lcsms_info

www.lcsms.info +905319471002 info@lcsms.info